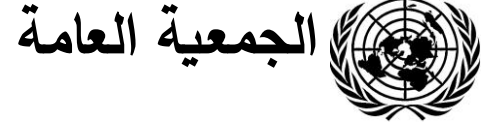


Distr.: Limited
26 August 2021
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 14 من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

بنن، بوركينا فاسو، تشاد، كوت ديفوار، مالي: مشروع قرار منقح

اليوم العالمي للقطن

إن الجمعية العامة،

إن تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتقضي إلى التحول، وإن تؤكد من جديد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحدٍ يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

وإن تؤكد من جديد أيضاً قرارها 199/53 المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 1998 و 185/61 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2006 المتعلقين بإعلان السنوات الدولية، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 67/1980 المؤرخ 25 تموز/يوليه 1980 المتعلق بالسنوات الدولية واحتفالات الذكرى السنوية، ولا سيما الفقرات 1 إلى 10 من مرفقه بشأن المعايير المتفق عليها لإعلان السنوات الدولية، وكذلك الفقرتان 13 و 14 اللتان تنصان على أنه ينبغي ألا يُعلن يوم دولي أو سنة دولية قبل إجراء الترتيبات الأساسية لتنظيم وتمويل ذلك اليوم أو تلك السنة،



وإنّ تؤكد من جديد كذلك قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكّل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإنّ تضع في حسابها الأهمية التاريخية للقطن بوصفه سلعة عالمية والدور الحيوي الذي يؤديه القطن في عدة دول أعضاء من خلال توفير سبل العيش وباعتباره من محاصيل زراعة الكفاف بالنسبة لملايين الناس وآثاره الاقتصادية والاجتماعية الأوسع نطاقاً في جميع أنحاء العالم، وإنّ تسلّم بالإرث المحلي والثقافي المرتبط بإنتاج القطن والصلة بين أساليب الإنتاج المحلية وجودة أصناف القطن،

وإنّ تسلّم بأن إعلان يوم عالمي للقطن سيسهم في زيادة وعي المجتمع الدولي بأهمية المساهمة التي يقدّمها قطاع القطن المستدام في تنفيذ خطة عام 2030،

وإنّ تؤكد من جديد أهمية المبادرة القطاعية للقطن التي دُشنت في عام 2003 في منظمة التجارة العالمية من أجل تحسين فرص نفاذ القطن والمنتجات المتصلة بالقطن من أقل البلدان نمواً إلى الأسواق ومن أجل التقليل بدرجة كبيرة من أي آثار مخرّلة بالتجارة تتجم عن تدابير غير مبررة تتخذ في سياق التجارة الدولية للقطن وتكثيف المناقشات بشأن العوامل التي تؤثر سلباً على تجارة القطن وأسواقه،

وإنّ تؤكد من جديد أيضاً أهمية برامج وجهود المساعدة الإنمائية الرامية إلى تحسين القدرة على إنتاج القطن في البلدان النامية، بغية تعزيز القطاعات المندرجة في سلاسل توريد القطن فيها،

وإنّ تضع في اعتبارها أنشطة المساعدة الإنمائية المتصلة بإنتاج القطن وتجهيزه وتسويقه واستهلاكه التي ينفذها المجتمع الدولي والتي تهدف إلى الإسهام في استراتيجيات الحد من الفقر وغير ذلك من المشاريع الموجهة نحو التنمية وإلى رفع مستوى معيشة الأشد فقراً وضعفاً من بين العاملين في قطاع سلاسل القيمة للقطن والمنتجات المشتقة من القطن، ولا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً،

واقترعاً منها بأهمية إقامة احتفال عالمي مكرّس لإنتاج القطن وتعزيز سلاسل القيمة الموثوقة للقطن، وهو احتفال من شأنه أن يسترعي الانتباه إلى مئات الملايين من الناس الذين يكسبون رزقهم من خلال عملهم في إنتاج القطن والصناعات ذات الصلة في جميع أنحاء العالم،

1 - **تقرر** إعلان 7 تشرين الأول/أكتوبر من كل عام يوماً عالمياً للقطن؛

2 - **تدعو** جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية وجهات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، إلى الاحتفال باليوم العالمي للقطن بما يليق بالمناسبة ووفقاً للأولويات الوطنية، من أجل التوعية بأهمية إنتاج القطن وتجهيزه وتسويقه واستهلاكه وبالتحديات المحددة الماثلة في هذا الصدد والفرص المستجدة، خاصة بالنسبة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً؛

3 - **تدعو** منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى العمل، بالتعاون مع جميع المنظمات ذات الصلة وخاصة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية واللجنة الاستشارية الدولية للقطن، على

تيسير الاحتفال باليوم العالمي للقطن، مع مراعاة الأحكام الواردة في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 67/1980؛

4 - **تسَلِّم** بدور المرأة في قطاع القطن وبأهمية التكنولوجيا الحيوية في كل من الإنتاج المستدام للقطن والتنمية الاقتصادية المستدامة، وتبرز الحاجة إلى التوسّع في زراعة القطن العضوي وإلى برامج ومشاريع للمساعدة التقنية في البلدان النامية مراعية للاعتبارات الجنسانية؛

5 - **تدعو** جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة والمنظمات المهتمة بالأمر إلى تسليط الضوء على قطاع القطن والتوعية بالدور الحاسم الذي يؤديه في التنمية الاقتصادية والتجارة الدولية وفي التخفيف من وطأة الفقر، مع إبراز أهمية النمو الاقتصادي المطرد والمستدام والشامل للجميع والعمالة الكاملة والمنتجة وتوافر العمل اللائق للجميع؛

6 - **تشجع** الدول الأعضاء على أن تعقد، من خلال الاحتفال باليوم العالمي للقطن، مناقشات تهدف إلى كفالة أن يستفيد الناس في البلدان النامية عموماً، وفي أقل البلدان نمواً خصوصاً، الاستفادة المناسبة من عائدات ونواتج إنتاج القطن وتجهيزه؛

7 - **تدعو** جميع المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، إضافة إلى الأوساط الأكاديمية وجهات القطاع الخاص، إلى تعزيز أوجه التآزر فيما يتعلق بمجالات خبرتها من أجل المساهمة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة والنقل إلى أقصى حد ممكن من الآثار السلبية لإنتاج وتجهيز وتسويق واستهلاك القطن والمنتجات المتصلة بالقطن؛

8 - **تؤكد** أن تكاليف جميع الأنشطة التي قد تنشأ عن تنفيذ هذا القرار ينبغي أن تُغطى من التبرعات، بما في ذلك تبرعات القطاع الخاص؛

9 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يطلع جميع الدول الأعضاء وهيئات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات والمنظمات والكيانات الأخرى، وكذلك منظمات المجتمع المدني وجهات القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، على هذا القرار من أجل الاحتفال باليوم العالمي على نحو فعال وبما يليق بالمناسبة.